المحاضرة التاسعة:

" القوة في السياسة الأمريكية "

أولاً: منشأ فكرة القوة في المجتمع الأمريكي:

أن أغلب المجتمعات الاستيطانية الكولونيالية تجعل من القوة القيمة الأعلى في منظومتها القيمية (أمريكا، "إسرائيل"، جنوب إفريقيا العنصرية، ، فرنسا في الجزائر...إلخ)، وعندما نقول القيمة العليا فهذا يعني أن هناك قيم أخرى في السلم القيمي في كل مجتمع، لكن الفارق بين المجتمعات ليس في تعداد "القيم" بل في سُلم ترتيب القيم بين القيم العليا والقيم الوسطى والقيم الدنيا، وسأقف عند نموذج المجتمع الأمريكي الذي نشأ بالقوة عبر تحدي عددٍ من المغامرين هول المحيط الأطلسي في أواخر القرن الخامس عشر بقيادة كولومبوس Columbus، ونجحوا في ذلك، ثم قاموا بتصفية دموية للسكان الأصليين من قبائل الهنود الحمر عبر شنّ القوات الأمريكية ما يقارب 1,500 هجوم عسكري، فانخفض عدد مواطنين السكان الأصليين من 5 مليون عام 1429م الى 237 الف عام 1900م، كما أن القوة في التنظير للعلاقات الدولية المعاصرة والحديثة من آرنولد نيبور إلى هانز مورغانثو، وكل مُفكِّري النظرية الواقعية والواقعية الجديدة تركزوا في أمريكا، أو تأثروا بمفكري القوة خارج الولايات المتحدة، كما تدل دراسة لسيناتور أمريكي أن الولايات المتحدة بسياساتها الخارجية أسهمت في عولمة العنف وتغليب القوة في تسوية النزاعات الدولية بسبب العدد الهائل لتدخلاتها العسكرية في الدول الأخرى.

بدأت الولايات المتحدة مسيرتها مع حرب الاستقلال عام 1775 وإعلان الاستقلال 1776، ومع نشوء الدولة الجديدة تشكّلت أسطورة الاستثنائية الأميركية القائمة على فكرة أن أميركا دولة فريدة، محمية جغرافياً ومؤهلة للتفوق الطبيعي اقتصادياً وسياسياً، ما رسّخ إيماناً بأن تحركها في العالم مبرر ومحق دائماً، ومع التوسع الداخلي ظهرت مبكراً ثلاثيات القوة التي صاغت العقل الاستراتيجي الأميركي، بدءاً من ثلاثية التاجر–العسكري–المبشر التي جمعت بين الاقتصاد والقوة العسكرية ونشر القيم والأفكار الأميركية، ثم بعد الحرب العالمية الثانية ثلاثية القوة الصلبة–الناعمة–الذكية، وصولاً إلى ثلاثية العصا–الجزرة–العسل بعد الحرب الباردة، ورغم تغيّر المسميات بقي الجوهر ثابتًا: ترسيخ الهيمنة الأميركية

داخلياً أولاً ثم عالمياً، وقد رسّخ مفكرون أميركيون هذه الرؤية مثل صمويل هنتنغتون و جوزيف ناي الذين نقلوا مفاهيم القوة من التنظير إلى السياسات الواقعية في مؤسسات صنع القرار الأميركي.

هذا وقد عبر جوزيف ناي المحللّ المخضرم للقوة وممارس عملي في الحكومة الأمريكية، شكّلت العديد من أفكاره جوهر النقاشات الأخيرة حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه أمريكا في العالم، وقد قال بإنه في عهد كينيدي وخروتشوف، كانت القوة تُعبّر عن نفسها بالصواريخ النووية، والقدرة الصناعية، وأعداد الجنود، والدبابات المصطفة على أهبة الاستعداد لعبور سهول أوروبا الشرقية، وبحلول عام ٢٠١٠، لم يعد أي من هذه العوامل يمنح القوة بنفس الطريقة: فالقدرة الصناعية تبدو فضيلة فيكتورية تقريبا، والتهديدات السيبرانية تُمارسها جهات فاعلة غير حكومية، وتغيرت السياسة، وتغيرت طبيعة القوة التي تُعرّف بأنها القدرة على التأثير على الآخرين لتحقيق النتائج المرجوة تغيراً جذرياً، كما ان القوة ليست ثابتة؛ بل هي قصة تحولات وابتكارات وتقنيات وعلاقات، وقد تبنت "القوة الذكية" شعاراً للسياسة الخارجية لإدارة أوباما.

ثانياً: القوة في فكر الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة

1. الحزب الجمهوري: يؤكد على انخرط الدولة المُكثف في السياسة الدولية واستخدام القوة فيها، وبناء دفاعات وطنية قوية، وتبني مواقف متشددة تجاه الخصوم، وبتعزيز الإنفاق العسكري، والعمل السري، واستخدام القوة في الخارج، الضربات الوقائية، ويرفضون برامج اعمار الدول، والمساعدات الخارجية، التدخل الإنساني.

فالقوانين والقواعد الدولية غير موثوقة من وجهة نظرهم، والعالم محكوم بثنائيات الخير والشر، الاصدقاء والاعداء، وان تحقيق الأمن والدفاع مرتبط بامتلاك القوة العسكرية واستخدامها، فهم أقل صبرا في المجال الدبلوماسي وأكثر استخداماً للقوة العسكرية مُفضلين سياسات الإكراه على الإقناع، مُركّزين على الوسائل العقابية بدل الحوافز والمكافآت لتحسين السلوك، والعصا بدل الجزرة، فهم يرون انهم وحدهم يمتلكون الأسس الأخلاقية لتوجيه العلاقات الدولية بما يخدم مصلحة الجميع، وأن نشر الديمقراطية يتم عبر التدخل العسكري، لتحقيق التحول الديمقراطي وتسريعه بشكل مصطنع في المناطق الغير غربية.

2. الحزب الديمقراطي

يركز على التعاون الدولي لتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان؛ والتأكيد على دور أمريكا في عملية التحول الديمقراطي والحفاظ على الاستقرار العالمي، ويفضلون التعاون الدولي والسلام من خلال التنسيق متعدد الأطراف، من خلال معاهدات الحد من التسلح، الاتفاقيات متعددة الأطراف، والأمم المتحدة، المساعدات الخارجية، المبادرات البيئية، تعزيز حقوق الإنسان، والدبلوماسية السلمية، والحل السلمي للنزاعات الدولية.

ويؤكدون على دور أمريكا العالمي كقائد لحفظ السلام والأمن العالميين، مِما يوجب بناء الصداقات والتحالفات، لان النهج القيادة الأحادي يؤدي إلى تنفير الحلفاء، بما يؤدي إلى عزلة الولايات المتحدة في العالم ونشر رسالة معادية لأمريكا في جميع أنحاء العالم، ويرفض الحزب مبدا الضربات الوقائية والتدخل العسكري من دون موافقة المُنظمات الدولية.

إن كل من الحزبين يسعيان لتحقيق الهيمنة الأمريكية العالمية، فالديمقراطيون لإمبراطورية مُقنّعة بالمؤسسات والقوة الناعمة لإخفاء حقيقة الهيمنة الأمريكية العالمية، بينما يسعى الجمهوريين لبناء إمبراطورية مدعومة بالاستخدام العلني للقوة الصلبة والأحادية.

ثانياً: مرتكزات القوة في السياسة الامريكية وانواعها

تقوم السياسة الخارجية الامريكية على المصالح وتعزيز المكانة العالمية بما يحقق لها الريادة في قيادة العالم وتزعم هرم النسق الدولي، والتفوق على منافسيها، فالفكر الاستراتيجي الامريكي يرى امن العالم يبحث عن قائد سياسي وان الولايات المتحدة هي القائد وسيطرتها تعني الاستقرار الدولي نظراً لامتلاكها مرتكزات القوة واهما:

1– المرتكزات العسكرية:

وهي القدرات التي تمتلكها الدولة وتؤهلها لاستعمال او التهديد باستعمال عنف المسلح ضد الوحدات الدولية الاخرى، ومنها القوات المسلحة ونوعية السلاح المستخدم والتكنولوجيا العسكرية والتدريب وانتشار القوات المسلحة على مستوى العالم، إذ تمتلك الولايات المتحدة قوة عسكرية قادرة على تهديد او ردع اي معرضة او تهديد عسكري ضدها او ضد حلفائها، وهو ما منحها الثقة في ممارسة خياراتها العسكرية على مستوى العالم اجمع، وتتمتع الولايات المتحدة بقدرات عسكرية ضخمة موزعة على

مختلف الصنوف العسكرية المعروفة لا يمكن مقارنتها مع اي دولة أخرى سابقا، وفي الوقت الحاضر وربما حتى في المستقبل المنظور، وهي التي تعطيها القدرة على اداء مهامها بكل فعالية وتعطي للولايات المتحدة مكانتها وهيبتها في العالم وسر قيادتها وتفردها للنظام الدولي؛ اذ تتمتع بقدرة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها مع اي دولة أخرى. هذا مهد لها الاحتفاظ بمركز مؤثر في السياسة الدولية وتقترن قدرتها العسكرية من الناحية التقليدية بحجم القوات المسلحة الأمريكية والموزعة على مختلف الصنوف العسكرية المعروفة.

وتعد الولايات المتحدة الامريكية اكبر قوة عسكرية على مستوى العالم في الوقت الراهن، وتعتمد قوتها العسكرية كمصدر من مصادر القوة الاساسية المؤثرة في السياسة الخارجية، فانفاقها العسكري تجاوز الموازنات الدفاعية للدول الكبرى مجتمعة، وقدراتها التكنولوجية والنووية والتقليدية لا مثيل لها، وتمتلك قدرات تقنية خاصة بجمع المعلومات الاستخبارية تفوق قدرات دول مجتمعة

وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية (11) حاملة طائرات مسيرة بالطاقة النووية في الخدمة كما تمتلك حوالي (6000) طائرة مقاتلة متعددة المهام وهي من أحدث واقوى المقاتلات الموجودة في العالم وأكثرها تطورا. بالإضافة الى ذلك فأن الولايات المتحدة لديها اسطول بحري كبير تجوب بحار العالم شرقا وغربا فهي تمتلك عدد كبير الغواصات الحاملة للصواريخ النووية منها مسيرة بالطاقة النووية والعديد الطرادات والسفن البحرية والمدمرات وفرقاطات المختلفة، كما تمتلك (30) سفينة برمائية هجومية، فضلا عن قواعد عسكرية برية وجوية وبحرية في كثير من دول العالم.

اما فيما يتعلق بالقوة النووية فإن الولايات المتحدة الامريكية هي الدولة الأولى في العالم امتلاكا للأسلحة النووية من حيث الكم والنوع، فعدد الرؤوس النووية التي تمتلكها تقدر بحوالي (15) ألف رأس نووي كما أنها تمتلك حوالي (500) غواصة نووية ومثلها قاذفات استراتيجية بعيدة المدى. وهذا الكم الهائل من الأسلحة النووية وقدراتها التدمرية المرعبة قادرة على تدمير العالم أكثر من ست مرات متتالية، أيضا تعتبر الولايات المتحدة الدولة الوحيدة في العالم التي تمتلك برنامج حرب النجوم الذي يوفر لها حماية ضد اي هجوم نووي من الدول الاخرى.

تعد الولايات المتحدة من أكثر دول العالم إنفاقا في المجال العسكري، وتحظى وزارة الدفاع الامريكية بتمويل سخي من قبل الإدارات الامريكية المتعاقبة، كما ان الولايات المتحدة، تحتل المرتبة الأولى

عالميا في الإنفاق العسكري وتطوير الأسلحة، بما يتماشى مع التطور التكنولوجي المتسارع. وقد فرضت الاستراتيجيات الأمريكية، خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001، تخصيص ميزانيات ضخمة للدفاع، وذلك من خلال اعتماد نسبة صغيرة نسبيًا من ناتجها المحلي الإجمالي، والكبيرة جدا عند مقارنتها بالحجم الهائل لاقتصادها مقارنة بحجم الإنفاق. ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) تعادل مجموع الميزانيات العسكرية للدول الـ12 إلى الـ15 التالية لها مجتمعة. بعبارة أخرى، يُمثل الإنفاق العسكري للولايات المتحدة حوالي 40–50% من إجمالي الإنفاق الدفاعي العالمي. وبالمقارنة، تنفق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حوالي 170 مليار دولار سنويًا على الدفاع، في حين تنفق الولايات المتحدة أكثر من 400 مليار دولار، مع القدرة على زيادة هذا الرقم بنسبة تصل إلى 60% دون أن يتجاوز ذلك 5% من إجمالي ناتجها المحلي.

وتتكون القوات المسلحة الامريكية من خمسة عناصر اساسية وهي: القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، وقوات مشاة البحرية الامريكية، حرس السواحل الامريكي، ويشرف الرئيس الامريكي على جميع هذه القوات باستثناء خفر السواحل الذي تشرف عليه وزارة الدفاع الامريكية، ويبلغ عدد افراد الجيش الامريكي ما يقارب اثنين مليون فرد، اما عدد الاحتياط فيبلغ (850) الف فرد .

2: المرتكزات الاقتصادية:

تمتلك الولايات المتحدة اقوى اقتصاد في العالم بحيث بحيث لا يجاريه اي اقتصاد اخر، فالاقتصاد الامريكي هو اكبر اقتصاد في العالم منفرداً، وفقاً لتقرير البنك الدولي (التنمية في العالم 2007) فإن مستوى الدخل الامريكي لعام 2005 على وفق تعال القوة الشرائية بلغ 12,4 تريليون دولار، اما متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فقد بنحو 42 الف دولار في العام، ولما كان اجمالي الدخل الكلي على مستوى العالمي يبلغ نحو 60,6 تريليون دولار فإن الاقتصاد الأمريكي يحتل خمس الناتج العالمي على وقه التقريب، وان متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة يبلغ خمسة اضعاف المتوسط العالمي.

وبهذا الصدد يقول وزير الخارجية الاسبق (روجرز) : (ان القوة الاقتصادية يمكن تحويلها الى قوة واضحة من الناحية العسكرية والسياسية، فالدولة التي تنجح في خلق قاعدة اقتصادية سليمة وقوية، انما تقوم بدعم قوتها في باقي المجالات).

ويتمتع الاقتصاد الأمريكي بمجموعة من العناصر القوية التي تجعل الاقتصاد العالمي يتأثر كثيرا بالاقتصاد الأمريكي، إذيؤكد (بريجنسكي) مستشار الامن القومي للرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر) بقوله: "إن القوة الأمريكية هي اساس الاستقرار العالمي وإن أي انكماش اقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف تكون له تأثيرات عالمية كبيرة، ومن هذه العناصر ما يأتي:

1- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً عملاقاً اذ يشكل 25% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي،إذيقدر الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 23.32 ترليون دولار،أما الناتج المحلي الاجمالي العالمي فيبلغ 96.35 ترليون دولار.
2- تشكل واردات الاقتصاد الأمريكي من السلع 325.8 مليار دولار، وهذه نسبه عالية قياساً بالواردات العالمية، ومن ثم فإن أي تراجع في الواردات الأمريكية ينعكس سلباً على الدول المصدرة، وتشكل أيضاً الصادرات الأمريكية257 مليار دولار حسب احصائيات 2023 .
3- لايزال الدولار يحتل المركز الأول في النظام النقدي الدولي، كونه يهيمن على ثلثي الاحتياطات الدولية للعملات الحرة، مما يمنح الولايات المتحدة وضعا خاصاً من ناحية تسديد وارداتها بالعملة الوطنية.
4- يُعدّ الاقتصاد الأمريكي من اكبر الاقتصاديات التي تستثمر في الخارج،إذ بلغ حجم الاستثمارات الأمريكية في عام 2019 فقط 5.96 ترليون دولار، وبالمقابل تعد الولايات المتحدة أكثر دولة تستقبل استثمارات أجنبية.
5- استحواذها على معظم الشركات المتعددة الجنسية في العالم، إذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 100 شركة عملاقة في العالم منها:(Apple وتبلغ قيمتها السوقية 2.466 ترليون دولار،Microsoft وتبلغ قيمته السوقية 2.049 ترليون دولار،Google وتبلغ قيمتها 1.267 ترليون دولار،Amazon وتبلغ قيمتها السوقية 1.025 ترليون دولار) وذلك حسب احصائيات عام 2022، والكثير من هذه الشركات تحتل المراتب الأولى من بين الشركات العالمية الكبرى فمن بين

اعلى عشر شركات عالمية تمتلك الولايات المتحدة تسعة منها، والذي يتسع نشاطها إذ يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات العالمية الأخرى.

ومن مقومات القوة الاقتصادية الامريكية هو سيطرتها على المؤسسات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي، ولتحقيق مصالحها من خلال هذه المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي اقرها مؤتمر بريتون وودز، والتي تهيمن عليها الولايات المتحدة من خلال حقوقها التصويتية وقدرتها على اختيار رؤسائها وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتسهم فضلاً عن منظمة التجارة الحرة ومنظمات الامم المتحدة المتفرعة في بلورة العولمة الاقتصادية .

3- المرتكزات التكنولوجية

يشهد العالم اليوم تغلغل تكنولوجيا الواقع الافتراضي، بعد ان اصبحت شبكة الانترنت جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية، وأصبح لها دورها المتقدم في جميع القطاعات الحيوية في العالم، محدثة ثورة في عالم الاتصالات ونقلة نوعية لدور الإعلام، وتقدماً لدور المجتمع المدني العالمي. وهي بمثابة العمود الفقري للتنسيق بين كافة المجالات الاقتصادية، وقد لعبت دوراً مهماً في ترجيح كفة الاقتصاد المعتمد على التكنولوجيا الرقمية على نظيره المؤسس على الصناعة الثقيلة، ولم تعد القدرات العسكرية والنووية هي الآلية الوحيدة والمركزية في تفعيل الدور الاقليمي والدولي للدول، وانما حلت محلها عناصر اكثر حداثة تنتمي إلى البعد الجيو اقتصادي (GeoEconomic) في العلاقات الدولية المعاصرة كالقدرة على الابتكار والتجديد التكنولوجي ومستويات التعليم والانفاق على البحث والتطوير، و تضم الولايات المتحدة الأمريكية العديد من المعاهد الخاصة والعامة ومؤسسات التعليم العالي المهتمة بالجانب العلمي والتكنلوجي.

تشير التقديرات بأن الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال على القمة في امتلاكها للقدرات التكنلوجية، فهي في اعلى سلم الابتكار التكنولوجي مقارنة مع الدول المنافسة لها في هذا المجال، خصوصا وانها كانت السباقة في تبني عصر المعلوماتية وبناء الاقتصاد الرمزي، وإذا ما عرفنا أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر 60% من تكنولوجيا المعلومات لأدركنا مدى القدرة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على النظام السياسي الدولي، أما في مجال انتاج البرامج وتطويرها فتعد الولايات المتحدة اكبر منتج للبرامجيات على مستوى العالم، إذيتجاوز انتاجها (45%) من حجم الانتاج العالمي،

تليها دول الاتحاد الأوربي بنسبة (23%)، ثم الدول الاسيويةا لتي تصل نسبة انتاجها إلى(18%)، أما **على صعيد التكنلوجيا العسكرية**، فإن الولايات المتحدة تمتلك قاعدة عسكرية صناعية ضخمة تابعة للمؤسسة العسكرية، إذتقوم هذه المؤسسة بإنتاج منظومات التسلح عالية التكنولوجيا، إذ انفقت مليارات الدولارات لتطوير بحوث السلاح وبحوث منظومات الدفاع الصاروخية الفضائية، إلى جانب امتلاكها لوكالة فضاء متخصصة (ناسا)، التي تستحوذ على معظم النشاط العلمي في الفضاء الذي بات مسرحاً لعملياتها العسكرية واصبح كذلك مجالاً للتنافس ذي الطابع العلمي والتكنولوجي، إذ تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق سيادة في المجال الفضائي من خلال نشر الأقمار الصناعية المتخصصة بالرصد والمراقبة والتجسس وكذلك المشاريع التي تهدف إلى عسكرة الفضاء، تهدف الولايات المتحدة اليوم من خلال الاهتمام بالجانب التكنولوجي، إلى أيجاد فجوة بينها وبين القوى الأخرى التي تنافسها في هذا المجال، كون الأقطاب الأخرى تسعى إلى تقويض المكانة الأمريكية على المستوى الدولي.

4_ المرتكزات الثقافية (القوة الناعمة)

تعرف القوة الناعمة بأنها " القدرة على التأثير في سلوك الاخرين من خلال اعادة تشكيل أولوياتهم من دون استخدام ادوات اكراه وانما من خلال الاقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة"، وهذه الوسائل الجاذبة يمكن استخدامها بعدة طرق منها : الثقافة الشعبية، الدبلوماسية العامة والخاصة، الشركات والمؤسسات التجارية العاملة، المنظمات الدولية.

واذا تحدثنا من المنطلق الثقافي فان الولايات المتحدة تظل الاكثر نفوذاً وتأثيراً في عالمنا الراهن سواء كان على صعيد الثقافة الشعبية ام على صعيد الثقافة العليا، مستفيدة من شيوع اللغة الانجليزية على مستوى العالم، سواء كان لغة تخاطب يومي، ام لغة التجارة والاعمال، بحكم وراثتها من الامبراطورية البريطانية المستعمرة التي خلفت بصماتها في بلدان عديدة من العالم، فهناك اليوم مئات الملايين من البشر يأكلون ويلبسون على النمط الأمريكي، ويستخدمون الحواسيب والبرمجيات الالكترونية الأمريكية، ويشاهدون الافلام الأمريكية ويستمعون إلى الاغاني الأمريكية وفي كتابه الذى صدر عام 2004 بعنوان "القوة الناعمة"عد **جوزيف س ناي** القوة الناعمة شرطا اساسياً لابد أن تقوم به الولايات المتحدة، وإن التفوق الأمريكي لن يعتمد على القوة العسكرية والاقتصادية فقط بل على القوة الناعمة النابعة من الثقافة الأمريكية والقيم الخاصة بها، ومنها الثقافة السياسية والدبلوماسية التي تجعل الاخرين

يشعرون بانهم استشيروا وان مصالحهم اخذت بالاعتبار، ومن مصاديق القوة الناعمة الأمريكية أن الدول الكبرى ترى أنه من الممكن إدارة التفاعلات الدولية بالتعاون مع الولايات المتحدة لجعل النظام الدولي أكثر توازناً واستقراراً، ويرى ناي إن الولايات المتحدة لديها الكثير من المصادر التي تقدم لها قوة ناعمة حقيقية، فعندما يتم الحديث عن الامكانيات الاقتصادية الأمريكية الكبيرة فلا ينظر لها بمجرد ثروة فقط بل ينظر إلى السمعة والجاذبية أيضا، فالولايات المتحدة ليست صاحبة أكبر اقتصاد عالمي فحسب، بل ان ما يقرب من نصف اكبر 500 شركة كبرى في العالم هي شركات أمريكية، كما إن 62% من العلامات التجارية العالمية أمريكية وكذلك ثمان من اكبر عشر مدارس للأعمال التجارية وهو ما يوضح القوة الثقافية للتسويق الاقتصادي الامريكي في العالم .

يتضح مما تقدم ان الولايات التحدة الامريكية تمتلك مجموعة متنوعة من انواع القوة (الصلبة والناعمة والذكية) ةالتي تمنحها تفوقاً عالمياً .

ثالثاً: اليات استخدام القوة الامريكية

1– الاليات السلمية:

أ– **العقوبات الاقتصادية:** تعد العقوبات الاقتصادية من اهم ادوات السياسة الخارجية الامريكية وتستخدم للضغط على الدول المستهدفة عبر اضعاف اقتصادها وخفض ناتجها المحلي بما يقيد قدرتها على تمويل سياستها الخارجية او برامجها العسكرية ويؤثر في استقرارها الداخلي، وتهدف الى تغير سلوك الدول المستهدفة دون اللجوء الى القوة العسكرية المباشرة، وقد توسع استعمال العقوبات الاقتصادية بعد الحرب الباردة ومن امثلة ذلك العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على ايران وروسيا وكوبا وفنزويلا وكوريا الشمالية والعراق في التسعينات.

ب–**اقامة التحالفات العسكرية:** تعد اقامة التحالفات العسكرية احدى الاليات الاستراتيجية المركزية في استخدام القوة الامريكية إذ تعتمد الولايات المتحدة على بناء منظومات دفاع جماعي لفرض الردع وتوسيع النفوذ وضمان القيادة الدولية دون الانخراط المباشر والدائم في الحرب، ويجسد **حلف الشمال الاطلسي (الناتو)** النموذج الابرز لذلك؛ إذ مثل منذ تأسيسه اداة لاحتواء الخصوم الاستراتيجيين وتعزيز الامن الجماعي في اوروبا، مع اضفاء طابع مؤسسي على الهيمنة

العسكرية الامريكية عبر توحيد العقائد القتالية والتنسيق العملياتي تحت مضلتها، وفي السياق نفسه **شكل حلف الريو** اطاراً امنياً اقليمياً في امريكا اللاتينية يرسخ مبدأ الدفاع المشترك ويعزز الدور الامريكي كضامن للأمن في نصف الكرة الغربي، بما يعكس توظسف التحالفات كوسيلة لشرعنة القوة وتعظيم تأثيرها السياسي والعسكري ضمن النظام الدولي .

ت–**السيطرة على المنظمات الدولية:** تتمتع الولايات المتحدة بنفوذ كبير على مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال مساهماتها المالية الكبيرة وحصص التصويت المرتفعة، مما يمنحها حق النقض (الفيتو) في القرارات الرئيسية، وهي أكبر مساهم في كلتا المؤسستين، أما بالنسبة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، فتأثير أمريكا يأتي من خلال كونها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن وتأثيرها الاقتصادي والسياسي الكبير، ويتضح مدى تأثير النفوذ الامريكي على سياسات وبرامج المؤسسات المالية الدولية من خلال دور البنك الدولي في تعزيز رؤية الولايات المتحدة الامريكية للنظام الرأسمالي، ومن خلال تحكم الولايات المتحدة في اختيار كل من رئيس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير والذي غالباً ما يحمل الجنسية الامريكية.

2– التدخل العسكري (استخدام القوة في الحروب الامريكية)

بعد المشاركة الحاسمة للولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الثانية ودخول النظام الدولي مرحلة الحرب الباردة ومابعد تفكك الاتحاد السوفيتي لجأت الولايات المتحدة الى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية في عدد حروب ومنها **حرب فيتنام** التي كانت نموذجًا لاستخدام القوة الصلبة في مواجهة الشيوعية، لكنها كشفت حدود القوة العسكرية وأثارت أزمة ثقة داخلية وخارجية، **وحرب افغانستان** الي مثلت أطول حرب أمريكية، رُفعت فيها شعارات مكافحة الإرهاب، لكنها أظهرت صعوبة فرض الاستقرار بالقوة وحدها، بينما شكّل **غزو العراق** مثالًا صارخًا على توظيف القوة الوقائية خارج إطار الشرعية الدولية، ما أدى إلى زعزعة النظام الإقليمي وفتح الباب أمام فوضى استراتيجية، فضلاً عن التدخلات غير المباشرة عبر دعم الحلفاء والانقلابات والمرتزقة والعقوبات الاقتصادية، استخدمت الولايات المتحدة القوة بطرق غير تقليدية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية .

رابعاً: تاثير القوة الامريكية على النظام الدولي:

ترسخت قوة الولايات المتحدة في النظام الدولي في تأثيرها العسكري والاقتصادي والسياسي والثقافي، حيث تهيمن عسكريًا عبر قواعدها المنتشرة عالميًا وقدراتها الهائلة، وتسيطر اقتصاديًا على المؤسسات المالية الدولية ولها أكبر ناتج محلي إجمالي عبر الدولار، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، تمكنت الولايات المتحدة من فرض نموذج اقتصادي يخدم مصالحها ويكرّس التبعية الاقتصادية ، وتؤثر سياسيًا وثقافيًا عبر قوتها الناعمة ونفوذها العالمي، وهذا التأثير يسمح لها بتشكيل السياسات الدولية والحفاظ على مصالحها .بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، أصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحد، ما سمح لها بإعادة تشكيل النظام الدولي وفق رؤيتها الخاصة، هيمنتها أدت إلى تآكل مبدأ التعددية القطبية، وأضعفت استقلالية القرار لدى الدول النامية.

ثالثاً: تطبيق الحروب الأمريكية

الحرب العالمية الثانية 1941–1945: بعد هجوم اليابان على بيرل هاربور في 1941، وأعلان ألمانيا الحرب على الولايات المتحدة، حفز الحدثان الرئيس الديمقراطي حينها، فرانكلين روزفلت على الدخول في الحرب، لكنه "كان حريصاً في كل الأحوال على محاربة ألمانيا واليابان"، وبينما لم تكن الحرب العالمية الأولى حرباً ذات دوافع نبيلة، بل كانت إلى حد كبير حرباً لإعادة توزيع المستعمرات، وكان يمكن تجنبها، كانت الحرب العالمية الثانية حرباً ضرورية، ومثل الحرب العالمية الأولى، التي بدأت وانتهت والولايات المتحدة تحت إدارة ديمقراطية، كانت الحرب العالمية الثانية أيضاً، وفي عام 1945 استسلمت ألمانيا بعد سلسلة من الانتصارات التي حققها الحلفاء، وتوفي الرئيس الديمقراطي فرانكلين روزفلت في نفس العام، ليتولى الديمقراطي هاري ترومان الرئاسة، ويستمر في قيادة الولايات المتحدة حتى انتهاء الحرب، وقد قرر ترومان استخدام القنابل النووية كوسيلة لإنهاء الحرب مع اليابان بسرعة وتقليل الخسائر الأميركية، وتم قصف هيروشيما وناكازاكي بقنابل نووية أطلق عليها اسم "الولد الصغير" و"الرجل البدين"، ودفع ذلك اليابان إلى الاستسلام لتنتهي الحرب العالمية الثانية.

الحرب الكورية: بدء التدخل الامريكي المباشر في هذه الحرب عندما طلب الرئيس الديمقراطي ترومان التدخل لمنع سقوط المناطق الكورية الجنوبية بيد الشيوعيين وبدأت الطائرات الامريكية بقصف ارتال

القوات الشمالية ومراكز تجمع قواتها، وقامت أمريكا في ذات الوقت بأرسال قواتها الموجودة في اليابان الى كوريا لوقف التقدم الشيوعي وكانت تحت علم الامم المتحدة، ولقد عمدت الولايات المتحدة خلال هذه الحرب على قصف المدن و المصانع والمناجم و محطات توليد الطاقة الكهربائية ،وهددوا باستخدام القنبلة الذرية ، على لسان الرئيس الامريكي ترومان ((أن الولايات المتحدة الامريكية قد تفكر من جديد بأستخدام القنبلة الذرية في كوريا دون أن تستأذن هيئة الامم المتحدة فهي سلاح من أسلحتن الحربية العديده و نحن أحرار بأستخدام هذا السلاح .. أننا نحارب في كوريا لندافع عن أنفسنا و نصون أمننا)).

حرب العراق 2003– 2011: بدأت حرب العراق في عام 2003 عندما أطلق الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن عملية "حرية العراق"، بهدف الإطاحة بنظام صدام حسين، استمرت الحرب لعدة سنوات مع تصاعد العنف والصراع الداخلي، وانتهت الحرب رسمياً في عام 2011 خلال رئاسة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما، الذي أشرف على سحب القوات الأميركية من العراق بعد 8 سنوات من التدخل العسكري، هذا وقد قاتلت الولايات المتحدة، في أفغانستان لمدة 20 سنة، وقد أُرهِق الأميركيون من الحروب، حتى أن بعض صانعي السياسة أدركوا أنه لا يمكن الفوز بأي من الحربين عسكرياً، كما أن الولايات المتحدة كانت تنفق أموالاً هائلة لتمويل الحروب، و أن الانسحاب من المنطقة كان جزءاً من "التحول" نحو آسيا الذي أعلنه أوباما وهيلاري كلينتون في عام 2011، "وما زالت هذه العملية جارية، وقد تم قطعها مرة أخرى بسبب الحرب في أوكرانيا وبسبب الحرب الإقليمية في جنوب غرب آسيا، لكن أوباما وترمب وبايدن جميعهم رأوا الصين كتهديد للهيمنة الأميركية".